واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر ومتطلبات تفعيله: دراسات مقارنة مع تجارب دولية ناجحة

The Reality of Economic Diversification in Algeria and the Requirements for Its Activation: Comparative Studies with Successful International Experiences

العشابي فاطيمة زهرة (*)
جامعة عين تموشنت - الجزائر
fatima.lachabi@univ-temouchent.edu.dz
مخبر "الأسواق، التشغيل، المحاكاة والتشريع في الدول المغاربية"

دريش زهرة
جامعة عين تموشنت - الجزائر
zahra.derriche@univ-temouchent.edu.dz
مخبر "استراتيجيات تنمية القطاع الفلاحي والسياحي"

تاريخ الاستلام: 15-09-2024 تاريخ القبول للنشر: 28-09-2024

****

ملخص:

تناولت هذه الدراسة واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تحليل مجموعة من المؤشرات لقياسه، مع التركيز على الدوافع التي يمكن أن تعزز سياسة تنويع إيرادات الدولة. كما استعرضنا بعض التجارب الدولية الناجحة في تطبيق سياسة التنويع الاقتصادي. وخلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية، مما يجعله اقتصاداً ريعيًا. وقد بينت الدراسة أن التنويع الاقتصادي في الجزائر يعد ضرورة ملحة، ولكنه يتطلب إزالة العديد من الحواجز والعراقيل التي تعيق المستثمرين، سواء الأجانب أو المحليين. كما أكدت الدراسة على أهمية الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية:التنويع الاقتصادي، الإيرادات النفطية، اقتصاد الريع، الاستثمار الأجنبي.

Abstract:

This study examines the reality of economic diversification in Algeria by analyzing a set of indicators to measure it, with a particular focus on the incentives that can strengthen the policy of diversifying state revenues.

*العشابي فاطيمة زهرة.

Furthermore, we have reviewed some successful international experiences in implementing economic diversification policies.

The study concludes that the Algerian economy heavily relies on oil revenues, making it a rentier economy. It has demonstrated that economic diversification in Algeria is an urgent necessity but requires the removal of numerous barriers and obstacles that hinder investors, both foreign and domestic. Additionally, the study emphasizes the importance of learning from leading international experiences in the field of economic diversification.

***key words**:* Economic diversification,Oil revenues, Renter economy Foreign investment.

مقدّمة:

تواجه العديد من الدول المصدرة للنفط تحديات اقتصادية كبيرة نتيجة اعتمادها الكبير على مورد واحد، وهو النفط. الجزائر، باعتبارها اقتصادًا أحادي المصدر، تعاني من عدم استقرار اقتصادي بسبب التقلبات الحادة في أسعار المحروقات العالمية، وهو ما تجلى بوضوح خلال أزمة منتصف عام 2014 عندما تسببت انخفاضات أسعار البترول في تأثر الاقتصاد الجزائري بشكل كبير. وبالتالي، أصبح من الضروري تبني استراتيجية جديدة للنهوض بالاقتصاد وتقليل الاعتماد على المورد الوحيد، وذلك من خلال تنفيذ سياسة التنويع الاقتصادي التي تهدف إلى توسيع القاعدة الإنتاجية وتحقيق تنمية مستدامة. وقد اتبعت العديد من الدول، مثل ماليزيا وتشيلي والهند والإمارات العربية المتحدة، سياسات تنموية فعّالة لبناء اقتصاديات متماسكة ومتوازنة، مع تقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية.

اعتمادا على ما سبق ،وبغية الوصول الى الهدف المنشود من الدراسة تم طرح الإشكالية التالية :

كيف يمكن تعزيز فعالية سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل الاعتماد الكبير على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات؟ وما هي الدروس المستفادة من التجارب الدولية الناجحة التي يمكن تطبيقها لتجاوز التحديات الراهنة وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة؟

أهداف الدراسة:

- تحليل الوضع الحالي لجهود التنويع الاقتصادي في الجزائر
- استعراض السياسات والإصلاحات الاقتصادية الضرورية لتعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر.

- تقديم توصيات بشأن السياسات والخطط التي يمكن تبنيها لتحقيق نتائج أفضل في مجال التنويع
- تحديد التحديات الرئيسية التي تواجه الجزائر في تحقيق التنويع الاقتصادي.
- دراسة العوائق الهيكلية، المؤسسية، والاقتصادية التي تؤثر على عملية التنويع
- دراسة التجارب الدولية الناجحة في التنويع الاقتصادي
- تحليل كيف يمكن أن تفيد هذه التجارب الجزائر في تحسين استراتيجياتها وتطبيق سياسات أكثر فعالية
- فحص كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال التنويع الاقتصادي

منهجية الدراسة :

نظرا لأهمية الموضوع وقصد الإلمام بأهم العناصر المتعلقة بالدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال التعرض للمفاهيم الأساسية للتنويع الاقتصادي ، بالإضافة الى المنهج التحليلي من خلال تحليل لواقع الاقتصاد الجزائري و كذا عرض جملة من التجارب الدولية الناجحة في مجال التنويع الاقتصادي .

هيكل الدراسة :

اعتمادا على ما سبق تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة محاور و هي كالأتي :

المبحث الأول : ماهية التنويع الاقتصادي

المبحث الثاني : استعراض التجارب الدولية في مجال التنويع الاقتصادي

المبحث الثالث : تحليل وضع التنويع الاقتصادي في الجزائر ومتطلبات تفعيله

المبحث الأول:ماهية التنويع الاقتصادي

يعتبر التنويع الاقتصادي عنصرًا أساسيًا لتحقيق التنمية المستدامة والنمو المتوازن، حيث يساعد في تحسين القدرة التنافسية، خلق فرص عمل جديدة، وزيادة العائدات المالية. تتطلب هذه الاستراتيجية تخطيطًا دقيقًا، استثمارًا في البنية التحتية، وتعليمًا وتدريبًا للقوى العاملة لتلبية احتياجات القطاعات الجديدة

1. مفهوم التنويع الاقتصادي و دوافعه :يعرف بعض الاقتصاديين التنويع الاقتصادي على أنه عملية تدريجية تهدف إلى تنويع مصادر الدخل. في حين يرى آخرون أنه عملية تراكمية تهدف إلى زيادة مساهمة القطاعين الصناعي والخدمي في الناتج المحلي الإجمالي. من جهة أخرى، يعتبر بعض الاقتصاديين التنويع عملية نسبية تتعلق بتحول الاقتصاد القومي. بوجه عام، يمكن

تعريف التنويع الاقتصادي بأنه توجه يسعى إلى توسيع قاعدة الإنتاج والتصدير لتشمل مجموعة متنوعة من السلع والخدمات (الهيتي 2003، 156)

يعرّف الاقتصاديJean Claude Berthéleny التنويع الاقتصادي بأنه حالة يكون فيها الهيكل الإنتاجي للاقتصاد موزعاً على أكبر عدد ممكن من الأنشطة الاقتصادية المتنوعة (اخرون، 2019، صفحة 72). ومن خلال التعريف السابق يمكن إجمال الدوافع الأساسية لسياسة التنويع الاقتصادي فيما يلي:

- **تقليل المخاطر الاستثمارية:**يعزز التنويع الاقتصادي النمو الاقتصادي من خلال توسيع فرص الاستثمار وتقليل المخاطر. فبفضل توزيع الاستثمارات على مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية، يقلل التنويع من المخاطر المرتبطة بالتركيز على عدد محدود من القطاعات، مما يساهم في استقرار العوائد وتقليل التأثيرات السلبية المحتملة للتقلبات في سوق واحد.
- **زيادة إنتاجية رأس المال:**يساهم التنويع الاقتصادي في تعزيز إنتاجية رأس المال، مما يؤدي بدوره إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي
- **تعزيز العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية:**يساهم التنويع الاقتصادي، الناتج عن زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة، في تعزيز الروابط بين هذه القطاعات. وهذا بدوره يؤدي إلى تأثيرات إيجابية خارجية في عملية الإنتاج، مما ينعكس بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي(بلقلة، 2018، الصفحات 4-5)

2. نشأة التنويع الاقتصادي : ترجع جذور مفهوم التنويع الاقتصادي إلى فترة الثلاثينيات من القرن العشرين، حيث قام الباحثMac Laughlin بإجراء دراسات خلال فترة الأزمة الاقتصادية. استخدمMac Laughlin درجة تركيز الأنشطة الاقتصادية لشرح الدورات الاقتصادية في البلدان الأمريكية، مشيرًا إلى أن الدول ذات التركيز العالي في أنشطتها الاقتصادية كانت الأكثر تأثراً بالأزمة التي أعقبت الحربين العالميتين. وقد أسست أعماله لمبادئ استراتيجيات التحول الهيكلي في اقتصاديات أمريكا اللاتينية، التي سعت إلى تجاوز الاعتماد على المواد الخام التي شهدت انخفاضاً حاداً في أسعارها، مما تسبب في أزمة اقتصادية في معظم هذه البلدان.

في الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين، شهدت أعمال Mac Laughlin تطوراً سريعاً وأصبحت نموذجاً سائدًا في مجال التنمية الاقتصادية حتى السبعينيات. في البداية، تم تناول مفهوم التنويع من منظور التنمية الاقتصادية، حيث اعتُبر كمصدر لتطوير استراتيجيات متنوعة،

خصوصاً استراتيجيات إحلال الواردات التي اعتمدتها العديد من البلدان النامية في الستينيات والسبعينيات.

أدت هذه الأبحاث إلى سلسلة من الدراسات التحليلية التي هدفت إلى تحديد الأدوات القادرة على قياس جهود التنويع. وقد شكلت أعمالRosenstein-Rodanفي عام 1943 و Leontiefفي عام 1963 حول استخدام مصفوفات الاندماج وتعزيز التكامل بين القطاعات نقطة انطلاق مهمة للتفكير النظري في تنويع الاقتصاديات النامية(Ben hammouda H 2006, 5) .

3.أهداف التنويع الاقتصادي :بما أن التنويع الاقتصادي يشير إلى الاعتماد على مجموعة متزايدة من القطاعات التي تسهم في تشكيل الناتج، فإن الهدف الرئيسي منه، خاصة بالنسبة للدول النفطية، هو تقليل الاعتماد على قطاع البترول وعائداته. يتم ذلك من خلال تطوير اقتصاد غير بترولي وتعزيز الصادرات غير البترولية وتنويع مصادر الإيرادات. يمكن تلخيص أهداف التنويع الاقتصادي في النقاط التالية:

- توسيع فرص الاستثمار :تعزيز فرص المستثمرين المحليين والأجانب من خلال جذب الاستثمارات المباشرة.
- تعزيز الروابط الاقتصادية :تقوية العلاقات بين القطاعات الاقتصادية لتحقيق استقرار اقتصادي أكبر.
- زيادة الشركاء التجاريين :توسيع نطاق الشركاء التجاريين وتعزيز فرص الوصول إلى الأسواق الدولية.
- تنويع العوائد المالية :تنويع وتوسيع مصادر العوائد المالية لزيادة القيمة المضافة في مختلف القطاعات الاقتصادية.
- تطوير الصناعة التصديرية :إنشاء صناعة تصديرية تدعم تقوية الروابط الأمامية والخلفية للصناعات القائمة.
- توفير فرص العمل: خلق فرص عمل جديدة للعمالة الوطنية لتسريع عملية النمو الاقتصادي.

(جبار بوكثير, حميد زرقوط 2017، 5)

4.مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي : يتم قياس التنويع الاقتصادي باستخدام مجموعة من المؤشرات الإحصائية التي تختلف في كفاءتها وملاءمتها حسب هدف القياس. بعض هذه المؤشرات تقيس درجة التشتت، مثل معامل الاختلاف، بينما تقيس أخرى خاصية التركيز من خلال مؤشرات معينة. من بين هذه المؤشرات، يعتبر معامل هيرفندال-هيرشمان-Herfindahl)

(Hirschman Indexالأكثر شيوعاً، حيث يعتمد على قياس تركز وبنية ومدى تنوع مجموعة من المتغيرات، بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي، والإيرادات، والصادرات، والعمالة، وتراكم رأس المال(الخطيب 2015، 211).

استخدم المؤشر من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير، ويعبر عن معامل هيرفندال- هيرشمان بالصيغة التالية:

$$H=\frac{\sqrt{\Sigma\frac{xi^2}{\ddot{x}}}-\sqrt{\frac{1}{N}}}{1-\sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث:

N:عدد النشاطات

Xi:قيمة المتغير النشاط i

X: القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات.

تتراوح قيمة معامل هيرفندال–هيرشمان بين الصفر والواحد (0<H<1)

فإذا كان H=0 فإن هناك تنوعا كاملا للاقتصاد.

وإذا كان H=1 فإن مقدار التنويع يكون معدوما.

بمعنى كلما اقتربت قيمة معامل هيرفندال- هيرشمان من الواحد كان ذلك دليلا على ضعف التنويع الاقتصادي(نوي 2018، 4).

المبحث الثاني:استعراض التجارب الدولية في مجال التنويع الاقتصادي

يعَدُّ استعراض التجارب الدولية في مجال التنويع الاقتصادي خطوة أساسية لفهم كيفية تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة عبر توسيع قاعدة الأنشطة الاقتصادية. تتنوع استراتيجيات التنويع الاقتصادي من دولة لأخرى بناءً على الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الفريدة لكل منها. من خلال دراسة تجارب دولية ناجحة، يمكننا استكشاف الطرق التي اعتمدتها هذه الدول لتقليل الاعتماد على مورد واحد، مثل النفط أو المواد الخام، وتعزيز قطاعات متنوعة مثل الصناعة والخدمات.

1. تجربة الهند :

بعد الاستقلال، اعتمدت الهند مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات وركزت على تنفيذ عدة إصلاحات رئيسية، منها:

- إلغاء نظام الترخيص للأنشطة الصناعية.
- رفع القيود على الاستثمار وتحرير التجارة الخارجية.
- تبني سياسة تعزيز القدرات البشرية من خلال الاستثمار في التعليم العالي على مستوى عالمي.
- التركيز على دعم وتطوير الصناعات الناشئة .(المعهد العربي للتخطيط 2014)

نتيجة لهذه الإصلاحات، حققت الهند منذ بداية التسعينات نتائج ملموسة؛ حيث ارتفعت نسبة التجارة من 16% إلى 46%. كما شهدت البلاد زيادة ملحوظة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. بحلول الفترة من 2011 إلى 2012، أصبحت الهند مصدراً بقيمة 70 مليار دولار من صناعات ناشئة في مجال تكنولوجيا المعلومات واللوجستيات (Les logistique)(احمد دبيش ,مروة بوقدوم 2016، 16) .كما تميزت في صناعات أخرى كما لمستحضرات الصيدلانية حيث أّصبحت رائدة عالميا في قطاع الأدوية.كذلك حقق الاقتصاد الهندي احتياطا غذائيا في الزراعة وطفرة إنتاجية في الصناعة وقطاع الخدمات نجملها كالآتي (حميدي 2007، 2):

الزراعة:تعد الهند من القوى الزراعية الرائدة عالميًا، حيث تحتل المرتبة الرابعة في العالم بعد الصين والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية. تغطي الهند سابع أكبر مساحة زراعية في العالم، مما يجعلها في المرتبة الثانية عالميًا من حيث المساحة المزروعة بعد الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن لديها ثاني أكبر عدد من السكان العاملين في الزراعة بعد الصين، حيث يعمل واحد من كل خمسة أفراد في القطاع الزراعي. تعتبر الهند أيضًا أكبر منتج عالمي للحليب والشاي والتوابل، وتحتل المرتبة الثانية عالميًا في إنتاج الحبوب الأساسية مثل الأرز والقمح والذرة. تسهم الزراعة بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي للهند وتدعم قاعدة كبيرة من العمالة الريفية.

الصناعة:بعد تبني سياسة إحلال الواردات في الثمانينات، شهدت الهند تحولًا ملحوظًا في قطاع الصناعة،مما ساهم في تطور اقتصاد السوق الحر. برزت صناعة البرمجيات كأحد أهم القطاعات التقنية العالية، حيث ارتفعت قيمة صادرات البرمجيات الهندية من حوالي 100 مليون دولار في التسعينات إلى 3.9 مليار دولار في عام 2000 (صباح ممدوح كعدان 2011، 49). بالإضافة إلى ذلك، شهدت الهند نموًا كبيرًا في صناعات أخرى مثل تصنيع المعدات الكهربائية والإلكترونيات، مما ساهم في تعزيز مكانتها كوجهة رئيسية للاستثمارات الصناعية. كما أصبحت

الهند مركزًا عالميًا لتطوير البرمجيات والخدمات التقنية، مما يعزز دورها كمركز رئيسي في الاقتصاد الرقمي العالمي.

الخدمات: منذ أواخر التسعينات، شهدت الهند توسعًا كبيرًا في قطاع الخدمات بفضل تنفيذ سياسة تأميم البنوك وشركات التأمين. أدى هذا التوسع إلى زيادة ملحوظة في عدد الفروع التابعة للبنوك، مما ساهم في تحسين الوصول إلى الخدمات المصرفية على مستوى واسع. بالإضافة إلى ذلك، تم تحرير القطاعات الأخرى مثل خدمات التأمين، البريد، الاتصالات، والنقل الجوي، مما مهد الطريق أمام دخول المستثمرين الأجانب وتعزيز المنافسة في هذه المجالات (بوزمان 2009، 34).

كما ساهمت هذه الإصلاحات في جذب استثمارات أجنبية كبيرة في قطاع الخدمات، مما ساعد على تطوير بنية تحتية حديثة وتحسين جودة الخدمات المقدمة. شهدت الهند أيضًا نموًا ملحوظًا في صناعة تكنولوجيا المعلومات والخدمات المالية، مما جعلها مركزًا عالميًا للخدمات التقنية والاستشارية .تُعَدُّ صناعة تكنولوجيا المعلومات والخدمات الرقمية من أهم قطاعات الخدمات في الهند. تعتبر الهند واحدة من أكبر مزودي خدمات تكنولوجيا المعلومات في العالم، حيث تحتل المركز الأول في تصدير خدمات البرمجيات والتكنولوجياكالشركة الهندية Tata Consultancy Services (TCS)وInfosysاو Wipro حيثتلعب دورًا كبيرًا في هذا القطاع.تعد الهند أيضًا مركز رئيسي لخدمات التعميد الخارجي (BPO) وخدمات العمليات التجارية(KPO) ، مما يعزز قدرتها على تقديم خدمات متنوعة بأسعار تنافسية.

2. تجربة ماليزيا : تُعَدُّ تجربة ماليزيا في التنويع الاقتصادي نموذجًا بارزًا للدول التي تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة وتقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية. بعد الاستقلال في عام 1957، كانت ماليزيا تعتمد بشكل كبير على صادرات المواد الأولية مثل النفط والنخيل. لكن مع بداية السبعينات، بدأت الحكومة الماليزية في تبني استراتيجيات تهدف إلى تنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز النمو في قطاعات مختلفة.

من خلال تنفيذ سياسة حمائية في الستينات، تمكنت ماليزيا من تحقيق معدلات مرتفعة ومستقرة في الادخار، مما أدى إلى زيادة الاستثمار في استغلال الأراضي وإنتاج المطاط وزيت النخيل. إلى جانب ذلك، استثمرت ماليزيا بشكل كبير في مجالات التكنولوجيا، والبنية التحتية، والطاقة، وقطاع الاتصالات والنقل.كما تبنت الحكومة سياسة تخفيض أسعار السلع المصدرة،

والتي اعتمدت على تقليص التكاليف بهدف تعبئة المدخرات بالعملة الصعبة. من ناحية أخرى، ركزت ماليزيا على تطوير التعليم العالي والبحث العلمي، حيث زادت من عدد الطلاب في الجامعات التكنولوجية وأقامت علاقات تعاون قوية مع جامعات أسترالية وكندية. في هذا السياق، أطلقت برنامجًا لتطوير المهارات بتمويل من الاتحاد العام وجامعة التكنولوجيا، مما ساهم في تعزيز الكفاءات المحلية ودعم النمو الاقتصادي المستدام. كذلك، عملت ماليزيا على تحفيز القطاع الخاص باعتباره المحرك الرئيسي للنمو ولتحرير الاقتصاد من القيود الحمائية. لتحقيق هذا الهدف، وضعت استراتيجيات شاملة للخروج من السياسة الحمائية والتبعية، بما في ذلك:

- تحسين مناخ الاستثمار من خلال خفض الضرائب على أرباح الشركات.(IBS)
- تقليل القيود الجمركية على المستثمرين الأجانب.
- تنفيذ برنامج خصخصة يهدف إلى زيادة كفاءة القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص.
- تطوير استراتيجيات وقواعد لدعم الجهاز المالي والمصرفي.
- تعزيز فعالية الأسواق المالية باعتبارها عنصرًا أساسيًا في الاقتصاد.
- وضع سياسة لضبط سعر الصرف وحمايته من التقلبات الحادة.

كل هذه الإجراءات ساهمت بشكل كبير في تحسين أداء الصادرات، وهو أحد الأهداف الرئيسية لسياسة التنويع التي اتبعتها ماليزيا. إضافة إلى ذلك، حافظت ماليزيا على معدلات ادخار مرتفعة من خلال تطبيق مجموعة من التدابير، بما في ذلك:

- إنشاء مناطق تجارة حرة لتعزيز التبادل التجاري.
- تطوير آليات فعالة لدعم عمليات التصدير.
- خفض التكاليف وتحسين القدرة التنافسية عبر تحسين جودة المنتجات وتطويرها.(سانية 2011، 62)

بحسب تقرير التنافسية العالمي لعام 2017-2018، احتلت ماليزيا المرتبة 23 من بين 137 دولة من حيث تطور الأسواق المالية، و46 من حيث الاستعداد التكنولوجي. وفي أحدث الإحصائيات، ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا إلى 336,000 مليون دولار في عام 2023، بمعدل نمو قدره 4.9%، وبلغت حصتها من إجمالي الناتج المحلي العالمي حوالي 0.73% .كما أشارت بيانات أخرى إلى أن ماليزيا شهدت زيادة ملحوظة في الصادرات غير النفطية، حيث بلغت قيمة صادراتها 268 مليار دولار في عام 2023، مما يعكس نجاح استراتيجياتها في التنويع الاقتصادي وتعزيز التنافسية العالمية .(البنك الدولي، 2023).

3. تجربة الإمارات العربية المتحدة:تعتبر الإمارات العربية المتحدة ثاني أكبر اقتصاد في المنطقة العربية، وذلك بفضل ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي المرتبطة أساسًا بزيادة صادراتها من الطاقة، بما في ذلك النفط والغاز. علاوة على ذلك، فإن الدولة تواصل تنفيذ برنامج تنويع اقتصادي طموح، مما ساعد على تعزيز النمو والاستقرار الاقتصادي.

يُعزى نجاح الاقتصاد الإماراتي أيضًا إلى الاستقرار السياسي الذي تتمتع به البلاد، مما أسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية. بين عامي 2004 و2008، (حمزة 2011، 168) . شهد الاقتصاد الإماراتي نموًا ملحوظًا، حيث تضاعف الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 145%، ليصل إلى 261.41 مليار دولار. وفي السنوات الأخيرة، واصل الاقتصاد الإماراتي نموه، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي 421 مليار دولار في عام 2022، مع معدل نمو سنوي قدره 5.9% .(البنك الدولي، 2023)

كما تتميز الإمارات بسوق حرة نابضة بالحياة، مما يعزز الابتكار والنمو الاقتصادي. وقد أظهرت التقارير أن دولة الإمارات كانت واحدة من أسرع الاقتصاديات نموًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في السنوات الأخيرة. في عام 2023، احتلت الإمارات المرتبة 12 عالميًا من حيث سهولة ممارسة الأعمال، وذلك وفقًا لتقرير البنك الدولي حول مناخ الأعمال 2023.

تُعَتَّبَر إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الإمارات جزءًا أساسيًا من رؤية 2021 وخطة دبي 2021، حيث تركز على تعزيز القطاعات غير النفطية، مثل السياحة، والتكنولوجيا، والخدمات المالية، والصناعة. وقد ساهمت هذه الاستراتيجيات في تقليل الاعتماد على النفط والغاز، وزيادة الاستثمار في مشاريع البنية التحتية والتكنولوجيا المتقدمة.

بفضل هذه السياسات، سجلت الإمارات ارتفاعًا في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث بلغت قيمة هذه الاستثمارات 20.7 مليار دولار في عام 2022، مما يعكس نجاحها في بناء بيئة استثمارية جاذبة ومرنة .

في نفس السنة ، حققت القطاعات الاقتصادية غير النفطية في الإمارات نمواً ملحوظاً في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت مساهمتها 68.6% من الناتج الإجمالي. ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 80% بحلول عام 2025، بفضل الاستثمارات المكثفة في القطاعات الصناعية، السياحية، النقل الجوي والبحري، الاستيراد وإعادة التصدير، فضلاً عن دعم الأنشطة المرتكزة على الاقتصاد المعرفي.

القطاع الصناعي:يساهم القطاع الصناعي بنسبة 15% من الناتج الإجمالي المحلي، وذلك نتيجة للاهتمام الحكومي بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة. يلعب هذا القطاع دوراً حيوياً في تعزيز النمو الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد المعرفة القائم على الابتكار والتطوير. تضم الإمارات حوالي 350

ألف شركة صغيرة ومتوسطة، مما يمثل 94% من إجمالي الشركات العاملة، ويوفر نحو 86% من فرص العمل في القطاع الخاص. بالإضافة إلى ذلك، تساهم هذه الشركات بنسبة 60% من الناتج المحلي الإجمالي النفطي، مما يجعلها من العناصر الأساسية في استراتيجيات دعم الهيكل الإنتاجي وتنويع مصادر الدخل.

قطاع السياحة: تولي الإمارات أهمية كبيرة لقطاع السياحة، حيث صنفها المجلس العالمي للسياحة والسفر كأحد أبرز وجهات السياحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بتقديرات بلغت 27.4 مليار درهم في عام 2022. وقد بلغت نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي 8.7%، وهي قريبة جداً من المعدل العالمي البالغ 9.8%. استقبلت الإمارات نحو 21 مليون سائح، وسجلت إيرادات سياحية قدرها 26.2 مليار دولار في عام 2022. وفقاً لتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2022، احتلت الإمارات المرتبة الأولى عربياً والـ24 عالمياً في مجال السياحة (صندوق النقد العربي 2011، 109).

4. تجربة التشيلي: تُعَدُّ تشيلي واحدة من الدول الرائدة في استخدام استراتيجيات التنويع الاقتصادي بفضل تركيزها على تطوير قطاعات متعددة وتعزيز قدراتها الإنتاجية. تُعرف تشيلي بأنها من أكبر مصدري النحاس في العالم، حيث يسهم النحاس بنحو 50% من صادرات البلاد ويمثل حوالي 10% من الناتج المحلي الإجمالي . (غزلان شراد و اخرون 2016، 4)

السياسات المالية والاستثمارية: نجحت تشيلي في تحقيق استقرار اقتصادي ونمو قوي بفضل تطبيق سياسات مالية فعّالة، كان لها دور بارز في تعزيز الادخار الوطني. كما شهدت البلاد زيادة كبيرة في تصدير النحاس، مما انعكس إيجاباً على اقتصادها. وفقًا لتقرير البنك المركزي التشيلي، ارتفعت إيرادات تصدير النحاس بنسبة 15% في عام 2022، لتصل إلى 44.2 مليار دولار، مما دعم الاستثمارات في قطاعات أخرى.

البنية التحتية ودعم الابتكار: تُعَدُّ البنية التحتية في تشيلي من بين الأفضل في أمريكا اللاتينية، مما يسهم في توفير بيئة أعمال ملائمة. في عام 2023، صنفتها التقارير الدولية ضمن أفضل 30 دولة من حيث جودة البنية التحتية الاقتصادية. وقد ساعد التنسيق بين المنتجين الصغار في تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مما أدى إلى تحسين القدرة التنافسية وتعزيز الابتكار.

الصندوق الوطني للتنافسية والابتكار: في عام 2005، أنشأت تشيلي صندوقًا لدعم التنافسية والابتكار، بتمويل مشترك بين القطاعين العام والخاص. في السنوات الأخيرة، زادت مخصصات

الصندوق إلى حوالي 200 مليون دولار سنويًا، مما أسهم في دعم مشاريع البحث والتطوير وتعزيز الابتكار في مختلف القطاعات.

الاستثمار في رأس المال البشري: استثمرت تشيلي في تطوير رأس المال البشري من خلال تخصيص منح دراسية للطلاب للدراسة في الخارج. في عام 2022، أُدرجت تشيلي ضمن أفضل 20 دولة في برنامج "المنح الدراسية الدولية"، حيث استفاد نحو 3.000 طالب من المنح الدراسية للالتحاق بجامعات مرموقة في الخارج.

أدت هذه السياسات إلى تحسين أداء الاقتصاد التشيلي بشكل كبير. في تقرير التنافسية العالمي لعام 2023، احتلت تشيلي المرتبة 33 من بين 141 دولة، مع تقييم مرتفع في الابتكار والقدرة التنافسية. كما سجل الناتج المحلي الإجمالي لتشيلي حوالي 473 مليار دولار في عام 2022، بمعدل نمو سنوي قدره 4.5% . (البنك الدولي، 2023)

تُظهِر هذه الأرقام والبيانات مدى نجاح إستراتيجية تشيلي في تعزيز التنويع الاقتصادي، مما يبرز دور السياسات المالية المدروسة والاستثمار في الابتكار ورأس المال البشري في تحقيق النمو المستدام وتحسين القدرة التنافسية.

المبحث الثالث : تحليل وضع التنويع الاقتصادي في الجزائر ومتطلبات تفعيله

يتناول هذا المبحث تحليل الوضع الراهن للتنويع الاقتصادي في الجزائر، مع التركيز على تقييم الجهود المبذولة والنتائج المحققة حتى الآن. كما يستعرض المبحث المتطلبات الأساسية التي يجب تحقيقها لتفعيل سياسات التنويع بشكل فعّال، بما في ذلك تحسين بيئة الأعمال، تعزيز الاستثمارات، وتطوير البنية التحتية.

بناءً على تجارب دول أخرى ناجحة في التنويع الاقتصادي، يتناول هذا المبحث كيفية استفادة الجزائر من هذه التجارب لتجاوز التحديات وتحقيق الأهداف المرجوة. يتناول التحليل العوامل الرئيسية التي تسهم في نجاح التنويع الاقتصادي، بما في ذلك السياسات الاقتصادية، الابتكار، والتعاون بين القطاعين العام والخاص، فضلاً عن دور رأس المال البشري في تعزيز القدرة التنافسية.

يسعى هذا المبحث إلى تقديم رؤية شاملة حول كيفية تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، وتقديم توصيات عملية لتحسين استراتيجيات التنويع وتعزيز التنمية المستدامة في المستقبل.

1. واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر:

في منتصف عام 2014، شهدت أسعار النفط تراجعاً حاداً بنسبة 50%، حيث انخفض السعر من 110 دولارات إلى أقل من 50 دولاراً للبرميل. هذا التراجع كان له تأثير كبير على الجزائر، التي تعتمد بشكل رئيسي على صادرات النفط كمصدر رئيسي للإيرادات، حيث يشكل القطاع النفطي نحو 95% من إجمالي الإيرادات. هذا الاعتماد المفرط جعل الجزائر أكثر عرضة للتقلبات في أسعار النفط، مما أدى إلى تحذير الاقتصاد من المخاطر المرتبطة بهذه التبعية.

تسبب هذا الانخفاض الحاد في أسعار النفط في ضغوط مالية كبيرة على الاقتصاد الجزائري، الذي واجه عجزاً في الميزانية وتراجعاً في الاحتياطيات النقدية الأجنبية. في ظل هذا الوضع، أصبحت الجزائر مضطرة لتبني سياسات إستراتيجية تهدف إلى تعزيز استدامة إيراداتها وتخفيف الاعتماد على القطاع النفطي. من بين هذه السياسات، تأتي سياسة التنويع الاقتصادي كأحد الحلول الأساسية. في هذا السياق، أطلقت الحكومة الجزائرية عدة مبادرات لدعم التنويع، بما في ذلك:

- **تعزيز القطاعات غير النفطية** :تمثل القطاعات غير النفطية مثل الصناعة، الزراعة، والخدمات، محاور رئيسية لاستراتيجيات التنويع. وقد تم تخصيص استثمارات كبيرة لتطوير هذه القطاعات بهدف زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.
- **تحفيز القطاع الخاص**:قامت الحكومة بسن قوانين وتحفيزات لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتخفيف القيود البيروقراطية التي كانت تعوق نمو القطاع الخاص.
- **تطوير البنية التحتية** :استثمرت الجزائر في مشاريع البنية التحتية لتحسين البيئة الاستثمارية، بما في ذلك تطوير الموانئ، الطرق، وقطاع النقل.
- **الاستثمار في التعليم والتدريب** :لتعزيز رأس المال البشري، تم التركيز على تحسين جودة التعليم والتدريب المهني لتلبية احتياجات سوق العمل المتغير.

في سياق تقييم سياسة التنويع الاقتصادي، يُقاس نجاحها من خلال مقارنة نسبة مساهمة القطاع النفطي بالقطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، ثم حساب نسبة التركيز لتحديد مدى تقدم التنويع. حسب بيانات البنك الدولي، شكلت القطاعات غير النفطية حوالي 32% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019، مع توقعات بزيادة هذه النسبة إلى 40% بحلول عام 2025. هذا التغيير يعكس الجهود المبذولة لتحسين التنوع الاقتصادي وتخفيف الاعتماد على النفط.

علاوة على ذلك، تشير التقارير إلى أن الجزائر أحرزت تقدماً ملحوظاً في تطوير قطاعات مثل الصناعة التحويلية والزراعة، حيث ارتفعت مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي من

5.5% في عام 2015 إلى 8% في عام 2020. كما سجلت الزراعة زيادة ملحوظة في الإنتاج، حيث نما القطاع بنسبة 3.2% سنوياً خلال نفس الفترة.

في هذا الإطار، سيتناول هذا المبحث تحليل نسبة التركيز والتنويع السلعي لقياس مدى تقدم الجزائر في تحقيق أهدافها الاقتصادية، وذلك من خلال مراجعة السياسات المتبعة وتقييم نتائجها على أرض الواقع.

1.1 مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي: يوضح الجدول الآتي نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الاجمالي حيث لايزال قطاع المحروقات يستحوذ على الحصة الأكبر :

الشكل رقم(1): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	الفلاحة	الصناعة الغير بترولية	المحروقات	البناء والأشغال العمومية	الخدمات والتجارة	النقل والاتصالات
2013	12.44	4.85	39.25	9.70	18.45	8.7
2014	12.53	4.93	35.60	10.58	19.92	8.59
2015	12.69	5.08	25.78	12.23	23.14	9.57
2016	12.86	5.16	23.89	12.87	23.39	9.69
2017	13.05	5.22	24.55	13.08	23.55	8.98
2018	13.27	5.37	27.08	14.16	23.81	9.26
2019	13.46	5.49	26.33	14.95	23.84	9.53
2020	13.66	5.55	25.6	12.25	24.01	8.88
2021	13.78	5.68	24.68	12.30	24.11	11.02
2022	13.83	5.72	23.57	15.08	24.18	11.12
2023	14.02	5.87	23.12	16.12	26.02	11.32

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات و التقارير السنوية للبنك المركزي

التعليق عن البيانات :

❖ قطاع الفلاحة: نلاحظمن خلال هذه الإحصائيات الزيادة المستمرة،و ثابتة في نسبة مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي على مدى السنوات العشر الماضية.

تحسين الأداء :يعكس هذا التحسن الجهود المبذولة لتحسين أداء القطاع الزراعي في الجزائر، بما في ذلك الاستثمارات في البنية التحتية الزراعية، تحسين تقنيات الزراعة، وزيادة الدعم الحكومي.

❖ الصناعة الغير بترولية :تشير الإحصائيات إلى زيادة تدريجية في مساهمة قطاع الصناعة غير البترولي في الناتج المحلي الإجمالي على مدى السنوات الأخيرة.

تعكسالزيادة التدريجية في نسبة مساهمة قطاع الصناعة غير البترولي جهودًا إيجابية ولكن غير كافية لتحقيق أهداف التنويع الاقتصادي الطموحة. يتطلب الأمر استراتيجيات أكثر قوة وفعالية لدعم هذا القطاع وتوجيهه نحو تحقيق مستوى مساهمة أكبر في الناتج المحلي الإجمالي، مما سيساهم في تحقيق استدامة اقتصادية وتقليل الاعتماد على قطاع النفط.

❖ قطاع المحروقات: من المعروف أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات (النفط والغاز الطبيعي) كمصدر رئيسي للإيرادات والناتج المحلي الإجمالي. يتميز هذا القطاع بأهمية حيوية في الاقتصاد الوطني، حيث يساهم بنسبة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي والإيرادات الحكومية. لاكن لو لاحظنا انخفاض نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الوطني الإجمالي منذ 2015 ، ذلك راجع إلى توجه سياسات الدولة الى القطاعات الأخرى خاصة بعد أزمة انهيار أسعار النفط سنة 2014.

❖ البناء والأشغال العمومية :كان قطاع البناء والأشغال العمومية يساهم بنحو 8-9% من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنتي 2013-2014 .مع زيادة في الأنشطة الإنشائية الكبيرة.

تأثرت مساهمة القطاع بعض الشيء بسبب انخفاض الإيرادات الوطنية، لكن استمر في مساهمته بحوالي 12-13.% خلال 2015-2016.سجل القطاع حوالي 14% حتى 15% من الناتج المحلي الإجمالي نظرا لتزايد مشاريع البنية التحتية و استمرار تنفيذ المشاريع الكبيرةلأشغال العامة.

حتى سنة 2020تأثرت الأنشطة الاقتصادية بشكل عام بسبب جائحة كورونا، وسجل القطاع مساهمة أقل تبلغ حوالي 12%ليعاود الارتفاع مرة أخرى حيث شهد القطاع تعافيًا طفيفًا وارتفعت

نسبته إلى حوالي 15% من الناتج المحلي الإجمالي، بفضل إعادة تنشيط المشاريع الكبرى، مع زيادة في الإنفاق على مشاريع البنية التحتية.

❖ قطاع الخدمات والتجارة: من خلال هذه البيانات نلاحظ أن قطاع الخدمات يشكل نسبة كبيرة ومستقرة من الناتج المحلي الإجمالي حيث يتراوح ما بين 19% و25%، و يشمل مجموعة متنوعة من الأنشطة مثل الخدمات المالية، التعليمية، والصحية. بينما يُظهر قطاع التجارة أيضاً دوراً مهماً، مع مساهمة ملحوظة في الاقتصاد الوطني. يُعكس هذا التوسع في كلا القطاعين أهمية الخدمات والتجارة في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار المالي في الجزائر.

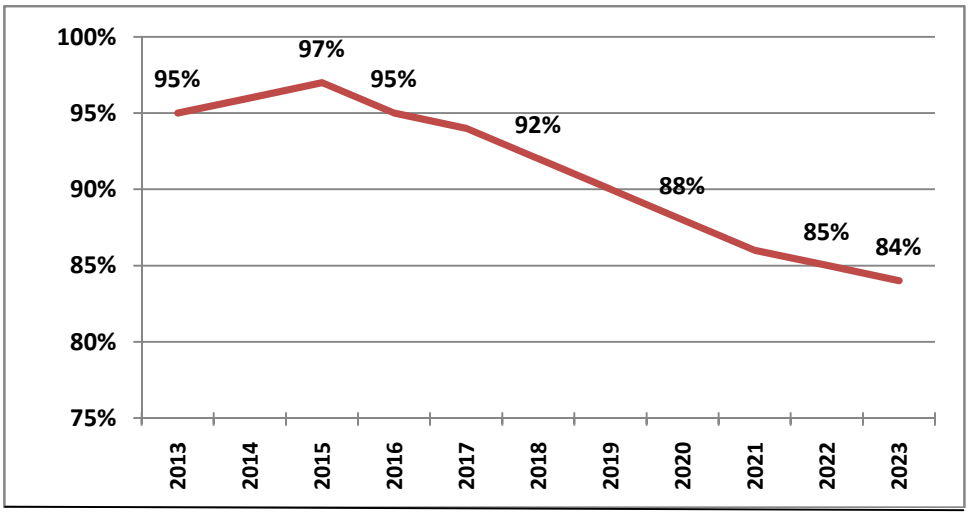
❖ قطاع النقل والاتصالات : بناءً على البيانات السابقة **نلاحظ أن**القطاع سجل مساهمة تقدر بحوالي 8-9% من الناتج المحلي الإجمالي، مع وجود مشاريع كبيرة في مجال البنية التحتية للنقل، واستمرار تنفيذ مشاريع النقل الكبرى مثل الطرق والسكك الحديدية.حافظ القطاع على نسبة مساهمته سنة 2019 على الرغم من التحديات الاقتصادية ،استقرت نسبة مساهمة القطاع عند حوالي 9%، مع تعزيز الاستثمارات في قطاع الاتصالات بفضل تحسينات في البنية التحتية للنقل والاتصالات.

حتى سنة2020تأثرت نسبة المساهمة بعض الشيء بسبب جائحة كورونا، وسجلت حوالي 8.88% من الناتج المحلي الإجمالي.

ليتعافى القطاع مرة أخرى، حيث ارتفعت نسبة مساهمته إلى حوالي 11%، بفضل استئناف مشاريع النقل الكبرى.استمرت نسبة المساهمة عند حوالي 11%، سنتي 2022 و 2023مع زيادة في استثمارات النقل والاتصالات.

1.2 نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات:تعتبر نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات في الجزائر مؤشراً مهماً على اعتماد الاقتصاد الجزائري على النفط. في السنوات الأخيرة، كانت هذه النسبة مرتفعة جداً نظراً للاعتماد الكبير على عائدات النفط و الشكل الموالي يبين ذلك:

الشكل رقم(2): نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات والتقارير السنوية للبنك المركزي

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن عائدات النفط والغاز تشكل نسبة كبيرة من إجمالي الإيرادات الحكومية في الجزائر، حيث كان لهذا القطاع تأثير كبير على المالية العامة للدولة. حتى منتصف عام 2014، استفادت الجزائر من ارتفاع أسعار النفط، مما عزز إيراداتها النفطية بشكل ملحوظ. ولكن منذ ذلك الحين، ومع تراجع الأسعار العالمية للنفط، تأثرت الإيرادات النفطية بشكل ملموس، رغم أن الاعتماد الكبير على هذا المورد أدى إلى بقاء النسبة مرتفعة.

في عام 2016، بلغت نسبة الإيرادات النفطية حوالي 95%، وواصلت الزيادة رغم المبادرات لتنويع الاقتصاد التي بدأت في عام 2017. على الرغم من التحسن الطفيف في أسعار النفط في السنوات التالية، استمرت الإيرادات النفطية في الهيمنة على إجمالي الإيرادات الحكومية.

حتى عام 2020، شهدت النسبة انخفاضاً طفيفاً مع استقرار أسعار النفط وتحسن طفيف في الأسواق العالمية. على الرغم من ذلك، بقي الاعتماد على النفط مرتفعاً، مما يشير إلى استمرار تأثير الأسواق النفطية على الإيرادات.

في عام 2022، سجلت نسبة الإيرادات النفطية انخفاضاً طفيفاً إلى حوالي 82%، نتيجة للاستقرار النسبي في أسعار النفط وتنفيذ بعض الإجراءات لتعزيز التنوع الاقتصادي. في نهاية عام 2023، انخفضت النسبة إلى حوالي 84%، رغم تحسن طفيف في أسعار النفط وتواصل جهود التنويع الاقتصادي. يعكس هذا الانخفاض البطيء في الاعتماد على النفط التحديات الكبيرة التي تواجهها الجزائر في عملية التنويع الاقتصادي والتأقلم مع تقلبات الأسواق النفطية.

2. متطلبات تفعيل سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر:

من خلال التحليل السابق، يتضح بجلاء ضرورة تطبيق سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر. ولتحقيق فعالية هذه السياسة، يجب تحقيق مجموعة من العناصر والشروط الأساسية التي تشمل:

الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي و تعزيز الاستدامة المالية : يتعين على الدولة أن تضع سياسة مالية مستدامة لمواجهة الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية، والتي تجعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط على المدى القصير، ولخفض الإنتاج النفطي على المدى الطويل. لتحقيق هذا الاستقرار، ينبغي التركيز على:

- **خفض الإعانات:**يجب إعادة توجيه الإعانات بشكل أفضل لضمان وصولها إلى مستحقيها الحقيقيين.
- **تحسين الإدارة الضريبية:**تعزيز كفاءة النظام الضريبي لزيادة الإيرادات وتنويع مصادرها.
- **خفض الإنفاق الجاري:**ترشيد الإنفاق الحكومي وتوجيه الموارد نحو أولويات إستراتيجية.
- **إعادة توجيه الإنفاق:**يجب تخصيص جزء كبير من الإنفاق نحو تكوين رأس المال البشري والمادي، مما يسهم في تعزيز القدرات الإنتاجية والابتكار.

تحقيق هذه الأهداف سيساعد على تأسيس قاعدة اقتصادية قوية ومتنوعة، قادرة على تحمل الصدمات الاقتصادية وضمان الاستدامة المالية على المدى الطويل. (بلقلة 2018، 65)

- **تحسين بيئة الأعمال:**يجب على الحكومة تعزيز بيئة الأعمال لتمكين النمو من خلال تحسين البنية التحتية. يتطلب ذلك توجيه الاستثمارات إلى تطوير الطرق والجسور وشبكات الكهرباء، مما يسهم في تفعيل سياسة التنويع الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية للقطاعات المختلفة. (أسماء بللعماربن عبد الفتاح دحمان 2018، 341)
- **التركيز على المؤسسة:**يتطلب تحسين أداء المؤسسة التركيز على كل من البيئة الداخلية والخارجية التي تعمل فيها، وذلك لدعم نشاطها الاقتصادي بفعالية. يشمل هذا تحسين الظروف التي تؤثر على كفاءة عمل المؤسسة وتحديد المعوقات والعراقيل التي قد تواجهها، ومن ثم قياس تأثيرها وتقديم الحلول الملائمة للتقليل من آثارها السلبية (بلقاسم العباس 2008، 4-5). لتحقيق ذلك، من الضروري مراعاة العناصر التالية:

إدارة فعالة لعناصر الإنتاج:يجب تحسين استخدام عناصر الإنتاج مثل الموارد البشرية، والمادية، والتكنولوجية، وفقًا لمبادئ الكفاءة الاقتصادية. يشمل ذلك تبني أفضل الممارسات الإدارية، وتحسين عمليات الإنتاج لضمان استغلال الموارد بأقصى كفاءة.

تحليل التكاليف والعوامل المؤثرة: يتطلب تحديد وتقييم التكاليف المختلفة التي تؤثر في تحديد الكفاءة الاقتصادية، مثل التكاليف المباشرة وغير المباشرة، وتكاليف العمالة، والمواد الخام، وأي تكاليف أخرى مرتبطة بالإنتاج. يتضمن ذلك أيضاً دراسة سلوك المستهلك واحتياجات السوق لضمان تقديم منتجات أو خدمات تتناسب مع الطلب الفعلي.

- **تفعيل دور القطاع الخاص:** يجب على الدولة تعزيز دور القطاع الخاص من خلال تنفيذ سياسة الخصخصة، مما يساهم في زيادة دور القطاع الخاص وتراكم رأس المال الخاص. هذا التوجه يهدف إلى معالجة المشكلات التي يعاني منها القطاع العام، خاصة في مجال الاستثمار. تشير الدراسات إلى أن القطاع العام يواجه انخفاضاً في نسبة العائد على الاستثمار، حيث قد يكون العائد سالباً في بعض الأحيان. بالإضافة إلى ذلك، أصبحت المؤسسات العامة عبئاً على الاقتصاد الوطني ومصدراً لاستنزاف الموارد الوطنية. (شكوري سيدي محمد 2012، 64)
- **تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر:** تعد الاستثمارات الأجنبية مؤشراً مهماً وداعماً أساسياً لجهود التنويع الاقتصادي الوطني، كما أثبتت التجارب الاقتصادية العالمية. لذا، من الضروري تكثيف الجهود لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تسهم في خلق قيمة مضافة وتعزز التصدير، مما يعزز القدرة التنافسية في الأسواق العالمية. لتحقيق هذا الهدف، يجب توفير بيئة ملائمة لقيام الاستثمارات الأجنبية، بما في ذلك تقديم تحفيزات جبائية ومالية (شكوري سيدي محمد 2012، 253)

كانت هذه بعض الاستراتيجيات الأساسية لتطبيق وتعزيز سياسة التنويع الاقتصادي، ولكن هناك استراتيجيات إضافية أخرى يمكن أن تساهم في تحقيق النجاح في هذا المجال، مثل:

- **التركيز على تطوير القطاع الصناعي:** يتطلب الأمر تعزيز التصنيع المحلي من خلال دعم الصناعات الثقيلة والخفيفة، وتشجيع الابتكار التكنولوجي وزيادة الكفاءة الإنتاجية. يجب أن تركز السياسات على بناء بنية تحتية صناعية متطورة وتهيئة بيئة مناسبة لجذب الاستثمارات في هذا القطاع.
- **الاهتمام بالقطاع الزراعي:** لتعزيز التكامل في الهيكل الاقتصادي، ينبغي دعم القطاع الزراعي بشكل أكبر من خلال تطبيق تقنيات الزراعة الحديثة وتحسين أساليب الإنتاج. هذا يعزز الاستدامة الغذائية ويخلق فرص عمل جديدة، مما يسهم في استقرار الاقتصاد الوطني.
- **دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية لأي اقتصاد متنوع ومرن. يجب على الحكومة فرض رقابة فعالة على تمويل هذه المؤسسات وتقديم الدعم اللازم لها من خلال تسهيل الوصول إلى التمويل، وتوفير التوجيه والتدريب.

- **رفع الوعي المقاولاتي:**تعزيز الوعي المقاولاتي في المجتمع من خلال برامج تعليمية وتدريبية تركز على ريادة الأعمال والابتكار، مما يعزز القدرة على تأسيس وإدارة المشاريع الخاصة ويشجع على استثمارات جديدة.

هذه الاستراتيجيات، عند تنفيذها بشكل فعال، يمكن أن تدعم التنويع الاقتصادي بشكل شامل وتسهم في بناء اقتصاد أكثر تنوعاً واستدامة.

الخاتمة :

في ختام هذه الدراسة ، يتضح أن سياسة التنويع الاقتصادي تعدّ أداة أساسية لتحقيق الاستدامة الاقتصادية والنمو المتوازن للدول، وخاصة تلك التي تعتمد بشكل كبير على قطاع النفط، وقد أظهرت التحليلات التي قمنا بها أن الجزائر، كدولة نفطية رئيسية، تواجه تحديات كبيرة نتيجة اعتماده شبه الكامل على عائدات النفط، حيث تُشكل الإيرادات النفطية نسبة تقارب 84% من إجمالي الإيرادات الحكومية في نهاية عام 2023. هذا الاعتماد الكبير يعرض الاقتصاد الوطني لمخاطر التقلبات في أسعار النفط ويعرقل جهود التنويع الاقتصادي.

تجدر الإشارة إلى أن تجربة الجزائر في تنفيذ سياسة التنويع الاقتصادي قد أثمرت بعض النتائج الإيجابية، مثل تحسين بيئة الأعمال وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلاً عن بعض التحسينات الطفيفة في نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير من التحديات التي تعترض الطريق نحو تحقيق تنويع اقتصادي شامل وفعّال.

من بين الاستراتيجيات التي يجب تعزيزها لتحقيق التنويع الاقتصادي الفعّال:

- **التركيز على تطوير القطاع الصناعي:**من خلال دعم التصنيع المحلي وتعزيز الكفاءة والإنتاجية.
- **الاهتمام بالقطاع الزراعي:**لتحقيق التكامل الهيكلي وتعزيز الاستدامة الغذائية.
- **دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**من خلال تحسين الوصول إلى التمويل وتقديم الدعم التوجيهي.
- **رفع الوعي المقاولاتي:**من خلال برامج تعليمية تدعم ريادة الأعمال والابتكار.

علاوة على ذلك، أظهرت التجارب الدولية الناجحة مثل تجارب ماليزيا والهند أن الاستراتيجيات المدروسة لتطبيق سياسة التنويع الاقتصادي يمكن أن تؤدي إلى تحسين الأداء الاقتصادي وزيادة الاستقرار. إذ تؤكد هذه التجارب على أهمية التنويع في تحقيق النمو المستدام وتعزيز القدرة التنافسية في الأسواق العالمية.

بناءً على ذلك، يجب على الجزائر أن تواصل جهودها في تطبيق استراتيجيات فعّالة للتنويع الاقتصادي، مع التركيز على تطوير القطاعات غير النفطية، وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز الاستثمار الأجنبي والمحلي، وذلك لضمان تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة ومستدامة.

قائمة المراجع :

1. أحمد دبيش، مروة بوقدوم. (2016). التنويع الاقتصادي، مؤشراته، محدداته، وعلاقته بالتنمية. في الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل (ص. 02-03، 11-2016). جامعة الوادي، الجزائر.
2. أسماء بللعما، بن عبد الفتاح دحمان. (2018). استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 1.
3. البنك الدولي. (2023). تقرير البنك الدولي.
4. بلقاسم العباس. (2008). تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية. مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط.
5. بلقلة، ب. (2018). واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط ومتطلبات تفعيله. أبعاد اقتصادية، المجلد 8، العدد 1، ص. 54-74.
6. بوزمان، ج. (2009). اقتصاد الهند: الدور والمستقبل في نظام عالمي جديد لمسيرة التنمية الاقتصادية. مركز الجزيرة للدراسات، سلسلة دراسات القوى الصاعدة.
7. جبار بوكثير، حميد زرقوط. (2017). قراءة لاستراتيجية التنويع الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة: إنجازات رائدة وآفاق مستقبلية واعدة. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السابع.
8. الخطيب، م. ع. (2015). أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي. المجلة العربية للعلوم الإدارية، العدد 41، الكويت.
9. المعهد العربي للتخطيط. (2014). علاقة التنويع الاقتصادي بالتنمية. الكويت.
10. الهيتي، ف. ع. (2003). التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع الراهن والاستراتيجية المطلوبة. مجلة آفاق اقتصادية، المجلد 24، العدد 94، ص. 156.
11. حميدي، ع. ا. (2007). الهند اقتصادياً: الفرص والتحديات. جريدة الثورة، تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، دمشق، سوريا، العدد 2.
12. صباح ممدوح كعدان. (2011). الاقتصاد الهندي. دمشق، سوريا: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة.
13. سانية، ع. ا. (2011). قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 11.

14. شكوري سيدي محمد. (2012). وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي: دراسة حالة الاقتصاد الجزائري. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة تلمسان.
15. غزلان شراد وآخرون. (2016، نوفمبر 02-03). سبل الاستفادة من التجربة القطرية في التنويع الاقتصادي لتنمية الاقتصاد الوطني. في الملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة الوادي، الجزائر.
16. نوي، ن. (2018). التنويع الاقتصادي والنمو المستدام في الدول النفطية: دراسة حالة الجزائر. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - العدد الاقتصادي 35 (02.(
17. صندوق النقد العربي. (2011). التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
18. Ben Hammouda, H., & S.-D., K. (2006). La diversification: Vers un nouveau paradigme pour le développement de l'Afrique. Centre Africain de PolitiqueCommerciale.